

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 25 أغسطس 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6115)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

الإمارات والتطور التكنولوجي

الإمارات اليوم

03

دعم مستمر لتطوير قدرات الشباب

تقارير وتحليلات

04

الاستثمار في الطاقة المتجددة .. إلى أين؟

05

من الذي خسر العراق؟

06

دوافع التحرك العسكري التركي ضد «داعش» شمال سوريا ودلالاته

شؤون اقتصادية

07

منتدى الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر ينطلق في سبتمبر المقبل

من إصدارات المركز

08

الاستثمارات في البحث العلمي: دراسة آثار التمويل على التعاون العلمي

والتخصصات الأكاديمية



الإمارات والتطور التكنولوجي

بينما يحتفل العالم بالذكرى الخامسة والعشرين لإطلاق شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة مسيرتها بثبات على طريق التطور وتمكين التكنولوجيا؛ حتى أصبحت في مقدّمة العالم العربي، وتنافس الدول المتقدّمة، بل تتفوّق على الكثير منها، في العديد من المؤشرات التي تقيس أداء الدول في هذه المجالات، التي أصبحت ذات أهمية كبيرة في ميزان التنمية ومؤشراتها، ومن بينها جاهزية البنية التكنولوجية، وانتشار استخدام تطبيقات التكنولوجيا في الحياة العامة، واستخدام الحاسب الآلي والهواتف المتحركة والإنترنت، وغيرها من التطبيقات التكنولوجية الحديثة، التي لم يعد للبشرية غنى عنها في أوجه الحياة كافة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعي، منذ أول يوم لتأسيس اتحادها، أن مسيرة التنمية لا يمكن أن تتوقّف، وأنه ليس هناك سقف لتطلّعات الأمم والشعوب وطموحاتها المستقبلية، وأن العالم يتغيّر ويتطور يوماً بعد يوم، وبالتالي لا بدّ لأيّ أمة راغبة في التنمية أن تعمل جاهدة على مواكبة كل هذه المعطيات وتبدّلها اليومية، ومن هنا فإن الدولة منذ عهد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، ولا تزال بالطبع في عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، لا تتوقف عن السعي والعمل الدؤوب من أجل توفير جميع السبل الكفيلة بمواكبة التطورات العالمية، والأخذ بمعطيات العصر الحديث، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وقد تميّزت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال العقود الماضية، بأنها أصبحت واحدة من الدول الرائدة في تبني الكثير من المبادرات النوعية في مجال التحول الإلكتروني وتمكين التكنولوجيا، واستطاعت بالفعل أن تكون أول دولة في العالم تتحول ممّا تسمّى «الحكومة الإلكترونية» إلى مصطلح جديد من ابتكارها هو «الحكومة الذكية»، ولم تقتصر جهودها وإنجازاتها على ذلك فحسب، بل إنها تمكّنت من جعل الابتكار والإبداع جزءاً أصيلاً من ثقافة المجتمع، ونجحت إلى حدّ كبير في زيادة المكوّن المعرفي في الأنشطة الاقتصادية كافة؛ وذلك من أجل شقّ طريقها نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة والابتكار، الذي يتبنى أساليب الإنتاج الحديثة والتكنولوجيا والتحول الرقمي والإلكتروني آليات عمل رئيسية له.

ويمثل تطور أسلوب الحياة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي ينعكس بشكل مباشر على الحياة اليومية لأفراد المجتمع كافة، من مواطنين ووافدين من جميع الجنسيات، والتحسّن الكبير الذي يطرأ على مستوى الخدمات الحكومية والمرافق العامة التي تقدّمها الدولة وتوفرها، إلى جانب المستوى المتميّز كذلك للخدمات التي تقدمها القطاعات شبه الحكومية والخاصة، دليلاً قاطعاً على أنه في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بالذكرى الخامسة والعشرين لانطلاق شبكة الإنترنت، فإن استخدام هذه الشبكة، وما يرتبط بها من تطبيقات تكنولوجية، لم يعد مجرد رفاهية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بل إن هذه الأدوات أصبحت أدوات إنتاج وآليات عمل في يد الجميع، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، يستخدمها الجميع لتأدية المهام، كما أنها باتت جزءاً لا يتجزأ من حياتهم اليومية؛ الأمر الذي جعل الإمارات رمزاً للتطور، وأحد المجتمعات الأكثر فاعلية وانفتاحاً على المجتمعات الأخرى في العالم.

ولذلك؛ وبفضل الرؤية الطموح للقيادة الرشيدة؛ فقد أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الجهات الأكثر تفضيلاً للعيش والعمل والسياحة على المستوى العالمي، وهي ستظل، من دون شكّ، بهذه المرتبة في ظل عزمها على مواصلة طريق التنمية والتقدّم والتطور والارتقاء بين الأمم.

دعم مستمرٌ لتطوير قدرات الشباب

إن الطاقات الشبابية الواعدة هي مستقبل أيّ وطن، وبقدر ما يتم إعداد هؤلاء الشباب بالشكل الملائم بقدر ما يكونون أكثر قدرة على ترجمة أهداف الوطن إلى واقع مَعيش، وهذا ما تدرّكه القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعمل دائماً على تمكين الشباب، من خلال مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات، وتوفير كل الظروف التي تتيح لهم الانخراط بفاعليّة في تنمية المجتمع، وتوفير بنية تعليمية متطورة قادرة على تأهيل الكوادر المواطنة، فضلاً عن إطلاق المبادرات التي تستهدف تنمية مهاراتهم القيادية؛ إيماناً منها بأن الشباب هم قادة المستقبل.

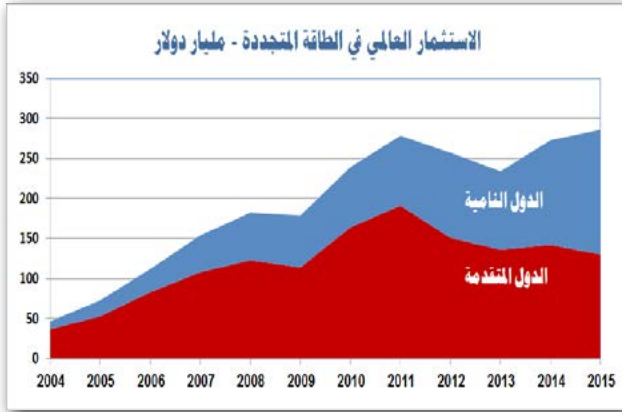
وفي ظل «رؤية الإمارات 2021»، الرامية إلى الوصول إلى اقتصاد معرفيٍّ مستدام قائم على تنوّع مصادر الدخل، وخلق قطاعات اقتصادية غير نفطية قادرة على المنافسة، تطلق القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، المبادرات والمشروعات القائمة على الإبداع والابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للدولة على المستويين الإقليمي والعالمي، إدراكاً منها أن الابتكار والإبداع هما النواة الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. كما أنها تحرص بشكل دائم على دعم المبتكرين ذوي المواهب من الشباب، وفي هذا الإطار أطلقت «أكاديمية دبي لريادة الأعمال»، الذراع التعليمية التابعة لمؤسسة «محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، مؤخراً، برنامج «تكوين» الهادف إلى تطوير وتأهيل الموهوبين من طلبة المدارس في الدولة وطلبة «جمعية الإمارات لرعاية الموهوبين».

ويهدف البرنامج، الذي يأتي تفعيلاً لمذكرة التفاهم التي وقّعت في إبريل الماضي بين مؤسسة «محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة» و«جمعية الإمارات لرعاية الموهوبين»، إلى تبني ابتكاراتهم، وتنمية روح ريادة الأعمال لديهم، وتوفير بيئة جاذبة لأصحاب الأفكار المبدعة لتحويلها إلى مشاريع مستقبلية ناجحة تسهم في نمو الاقتصاد الوطني، حيث سيتم تزويدهم بأساسيات المعرفة والمهارات والأدوات اللازمة التي تضمن لهم النجاح في رحلة ريادة الأعمال الخاصة بهم.

والهدف الذي تسعى إليه دولة الإمارات العربية المتحدة من وراء مثل هذه المبادرة، وغيرها من المبادرات، هو خلق جيل إماراتي شاب متسلح بالعلم والمعرفة، وتخريج كوادر مواطنة قادرة على الريادة والابتكار؛ من خلال توفير بيئة تعليمية ومعرفية وثقافية جاذبة، واكتشاف ورعاية الكوادر والمواهب الشابة المميزة؛ لأنهم هم ثروتنا الوطنية التي يجب استثمارها، والحفاظ عليها، وإثراء ملكاتهم الإبداعية، وصقل مواهبهم؛ من أجل استثمار طاقاتهم في المستقبل، ترسيخاً للتوجيهات والرؤية الطّموح للقيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي لا تدخر جهداً في العمل على تأهيل الشباب المواطنين، إيماناً منها بأن الشباب هم ركيزة التنمية والتطور، وهم عماد مرحلة التمكين التي تشهدها الدولة على الصّعد كافة، فهم قادة المستقبل الذين سيتولون دفة القيادة في مختلف المجالات؛ ولذا تسعى القيادة إلى تحفيز العقول المبدعة من الشباب وصغار السن، وتشجيعهم على الابتكار والإبداع، وإيجاد حلول للأزمات والمشكلات ومواجهة التحديات التي تواجه عملية التنمية، وفي رسم مستقبل وطنهم؛ وهو ما يتيح بناء مستقبل هذا الوطن على أسس وركائز صلبة، تجعل العنصر البشري الإماراتي قادراً على تحمّل المسؤولية التنموية في بلاده، والمساهمة بفاعلية في مسيرة تطور البشرية كلها، وهو ما يساهم في وضع اسم دولة الإمارات العربية المتحدة في المكانة التي تستحقها على خريطة الدول المتقدّمة.

الاستثمار في الطاقة المتجددة .. إلى أين؟

على مدار السنوات الماضية تزايد الاهتمام العالمي بالاستثمار في الطاقة المتجددة، وتوسّعت الدول في إنشاء المشروعات التي تساعد على الاستفادة بالموارد والفرص التي تملكها في هذا القطاع؛ من أجل رفع معدلات أمن الطاقة العالمي، وتلافي المشكلات النابعة من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، كمشكّلي النضوب، والآثار البيئية السلبية. وقد بلغ متوسط معدل نمو الاستثمار العالمي في القطاع نحو 19.8% سنوياً منذ عام 2004 حتى الآن.



هو أنه من بين الدول العشر الأكثر استثماراً في هذا القطاع الآن هناك ست دول نامية. وتحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً في الاستثمار بالطاقة المتجددة، وتنفق استثماراتها بمفردها، البالغة 102.9 مليار دولار، استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان مجتمعاً، التي تبلغ 102.5 مليار دولار.

أما عن الفائدة التي تعود على العالم من الاستثمار في هذه المصادر من الطاقة، فإنه وفق بيانات عام 2015 اعتمد العالم على هذه المصادر في تأمين نحو 53.6% من القدرات التوليدية الجديدة للطاقة الكهربائية، حتى ارتفعت نسبة الطاقة الكهربائية المولدة بالاعتماد على تلك المصادر إلى نحو 10.3% مقارنة بنحو 9.1% في العام السابق مباشرة، وتم تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 1.5 جيجا طن في العام نفسه. وتعني هذه الأرقام أن العالم لا يزال لديه الكثير ليفعله من أجل تعظيم الاستفادة من الطاقة المتجددة، سواء تعلق الأمر بزيادة نصيبها من الطاقة المولدة، أو بتخفيض الانبعاثات الكربونية، ولاسيماً أن العالم لا يزال معتمداً على مصادر الطاقة التقليدية في توليد الكهرباء، الأمر الذي يبقي على الانبعاثات الكربونية عند مستويات مقلقة، مع الأخذ في الاعتبار أن من المتوقع، وفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن تنمو هذه الانبعاثات بمعدل يبلغ 10% سنوياً.

ارتفعت الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة المتجددة من نحو 46.6 مليار دولار في عام 2004 إلى نحو 285.9 مليار دولار في عام 2015، مسجلة أعلى مستوى لها على الإطلاق، وتتجاوز هذه الاستثمارات نحو ضعف الاستثمارات العالمية في توليد الكهرباء من الفحم والغاز الطبيعي في العام نفسه، وفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد استحوذت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مجتمعتين على نحو 94.6% من إجمالي هذه الاستثمارات، وذهب إلى الطاقة الشمسية بمفردها نحو 56.3% منها، فيما لم يذهب إلى باقي مصادر الطاقة المتجددة سوى 5.4% من إجمالي تلك الاستثمارات؛ وهذا يعكس إلى أي مدى تستحوذ الطاقة الشمسية وطاقة الرياح معاً على الاهتمام العالمي؛ ويرتبط هذا الأمر بطبيعة الحال بالتطور الذي وصلت إليه هذه المصادر وطرق استغلالها، وتطور التكنولوجيا الخاصة بها، إلى جانب انخفاض تكلفتها، وسهولة استعمالها مقارنة بباقي المصادر.

ومنذ عام 2004 حتى عام 2014 ظلت الدول المتقدمة هي صاحبة النصيب الأكبر من الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة المتجددة، لكن هذا الوضع تبدل في عام 2015، حيث تفوقت الدول النامية على الدول المتقدمة في حجم الاستثمارات؛ إذ من إجمالي الاستثمارات البالغة نحو 285.9 مليار دولار ساهمت الدول النامية باستثمارات تبلغ 155.9 مليار دولار، بنسبة تبلغ 54.5% من هذا الإجمالي، بينما كان إسهامها في الاستثمارات بهذا القطاع عام 2004 لا يتعدى 20.5%.

ويُعدُّ هذا التبدل في الأوضاع منطقياً في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي منذ سنوات من تبدل في مواقع الاقتصادات الكبرى، وتقدّم الدول النامية في الترتيب العالمي من حيث حجم الاقتصاد، وزيادة استهلاكها من الطاقة، وتفوقها في هذا المجال على الدول المتقدمة منذ سنوات. وما يؤكد اهتمام الدول النامية بالطاقة المتجددة

من الذي خسر العراق؟

يعيش العراق منذ سنوات عدة في ظل مظلة كبيرة من الفساد، تورط فيها نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي السابق، والكثير من الذين كانوا محيطين به، وبرغم أن الإدارة الأمريكية كانت تعلم ذلك، ومازالت، فإنها لم تفعل شيئاً، ليظل العراق في معاناته.



ونقل الكاتب عن مصادر مطلعة أواخر العام الماضي، أن وزارة الدفاع الأمريكية سلمت شحنة أسلحة جديدة إلى الحكومة العراقية، بما في ذلك بنادق للقنص، والتي كان من المفترض إرسالها إلى المقاتلين السنة في محافظة الأنبار، وبدلاً من ذلك أقدم مسؤولون فاسدون على بيع هذه الأسلحة لتنظيم داعش. ومن خلال القصص الإعلامية يرى الكاتب أن إدارة أوباما تتحمل الكثير من المسؤولية عن الكارثة التي حلت بالعراق.

ويقول الكاتب إن الحكمة التقليدية تقول إن كل الذنب يتحمله الرئيس جورج دبليو بوش، وإن باراك أوباما فعل كل ما بوسعه لإدارة الحرب التي ورثها. ويرى الكاتب أنه في الوقت الذي بدأ فيه بوش الحرب، وتوليه منصب القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية لخمس سنوات، إلا أن الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما عاش الهزيمة لثمانية سنوات ماضية. وقد أمضى رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الرجل الأكثر مسؤولية عن الفساد والعنف الطائفي ست سنوات، ضمن السنوات الثماني لأوباما. ويختتم الكاتب مقاله متسائلاً: أين ذهبت كل تلك الأموال؟ ويقول عضوب الجميلي «المعروف بتأييده للقاعدة»، الذي سرب بعض الأموال من حساباته المصرفية لتنظيم القاعدة إن «العراق لم يتسلم الدبابات والأسلحة التي طلبها، ومن ثم كان لدى تنظيم القاعدة أسلحة أفضل من أسلحة الجيش العراقي بسبب الفساد».

في هذا السياق، أوضح الصحفي الأمريكي كين سيلفرستين، مؤسس موقع «واشنطن بابليون. كوم»، في مقال له في مجلة «ذا نيوربيبل» أنه قبل بضع سنوات، عندما كان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في منصبه، سافر فريق من أقرب مساعديه إلى العاصمة الأردنية عمان وقاموا باستئجار أجنحة في أحد أفخم فنادق العاصمة. وكانوا هناك من أجل عقد لقاءات مع رجال الأعمال الأجانب الذين يسعون للفوز بعقود مشاريع الطاقة المربحة التي من شأنها أن تساعد على إعادة بناء البنية التحتية للعراق التي تعرضت للدمار. وظلت بغداد في حالة من الفوضى الخطيرة بالنسبة إلى الزوار، ومن ثم كانت قد عقدت الاجتماعات في الخارج، وقد حضر رجال الأعمال من أجل تقديم رشاوى للمالكي وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين مقابل الفوز بأحد العقود.

ويقول الكاتب إن معظم وسائل الإعلام فقدت اهتمامها في العراق، حتى انهار العراق كنتيجة مباشرة لبرامج إعادة الإعمار في العراق، كما أن هيلاري كلينتون أعادت علاقاتها مع مهندسي الحرب من المحافظين الجدد، ومن ثم لم يلقَ العراق التغطية الإعلامية الكافية. وبحسب أحد رجال الأعمال الذين حضروا الاجتماعات، اشترط أحد مستشاري المالكي على من يفوز بعقد تسليم نسبة 45 في المئة من الصفقة بالإضافة إلى دفع مبالغ ضخمة مقدماً للشركة العراقية التي يسيطر عليها مسؤولون مقربون من المالكي. وقال تقرير صدر في مارس الماضي عن لجنة تدقيق الحسابات في البرلمان العراقي: إن وزارة الدفاع أنفقت 150 مليار دولار على الأسلحة خلال العقد الماضي، منها 20 مليار دولار كانت قيمة أسلحة معظمها لا فائدة منه، وأغلبها من العتاد الذي استخدمته من دول الكتلة السوفيتية السابقة، وكانت أسعارها تصل إلى أربعة أضعاف قيمتها الفعلية.

دوافع التحرك العسكري التركي ضد «داعش» شمال سوريا ودلالاته

بدأت القوات التركية، بدعم من طيران التحالف الدولي، صباح أمس، عملية عسكرية برية وجوية تستهدف طرد تنظيم «داعش» من مدينة جرابلس على الحدود السورية-التركية، وقد نجحت في ذلك خلال ساعات؛ في تطور مهم قد يشير إلى انخراط أكبر لتركيا في الحرب ضد التنظيم. وتثار تساؤلات حول مدى تأثير هذا التحرك في مجريات الصراع بسوريا؛ وهل سيصبُّ في مصلحة المعارضة أم النظام أم الاثنين معاً؟ وإلى أي مدى يمكن أن يكون لهذا التحرك علاقة بمقاربات دولية جديدة للأزمة السورية؟



لطالما اتُّهِمَت تركيا بأنها تسهّل عبور المقاتلين الأجانب المتطوعين في صفوف تنظيم «داعش»؛ بل ذهب بعض المصادر إلى اتهام جهات رسمية في تركيا بدعم التنظيم، قبل أن يتضح جلياً أن تركيا، كغيرها من دول المنطقة، هدف رئيسي للتنظيم، بل لقد تعرّضت مدن ومواقع مهمة فيها لأكثر هجمات التنظيم عنفاً في المنطقة، إذا ما استثنينا مناطق الصراع الرئيسية في سوريا والعراق. وأياً كان الأمر؛ فإن تنظيم «داعش» أصبح الآن، وبوضوح، أحد أكبر التهديدات للأمن والاستقرار في تركيا؛ وقد نفَّذ هجمات مؤلمة جداً كان آخرها مقتل أكثر من خمسين شخصاً في حفل عرس بغازي عنتاب جنوب البلاد؛ وكانت السلطات التركية تقوم عادة بقصف مواقع التنظيم، ولكنها لم تقم بأيّ تحرك عسكري أو توغّل بري كبير في الأراضي السورية للقيام بعمليات عسكرية ضد عناصر التنظيم. ومع تزايد الهجمات؛ فقد أصبح التحرك العسكري أمراً مهماً، وعدم اتخاذ خطوات كبيرة وحاسمة في سياق الصراع مع التنظيم سوف يفقد الحكومة التركية، والرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، على وجه الخصوص، القوة والزخم الداخليين، اللذين حصل عليهما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة. وبرغم النتائج التي ترتبت على المحاولة الفاشلة، ومن بينها إعادة هيكلة واسعة في الجيش التركي؛ فإن الفرصة سانحة الآن للقيام بتحرك كبير ضد «داعش» مع وجود دعم دولي واضح، خاصّة من الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يوفر التحالف الدولي دعماً جويّاً؛ كما أن روسيا، التي تحسّنت علاقاتها مع أنقرة مؤخراً، لم تعد تتحفّظ على أيّ تحرك تركي داخل الأراضي السورية كما كانت من قبل، حيث كانت دائماً تطالب بأن يكون ذلك بالتنسيق مع النظام السوري؛ هذا فضلاً عن أنه لا يبدو أن النظام السوري نفسه سيعارض فعلياً مثل هذه الخطوة، التي قد تخدمه؛ بينما تؤيدها المعارضة، بل كانت تطالب

بها منذ فترة، وهي غالباً تصبُّ في مصلحتها، بعد أن أضعف تنظيم «داعش» موقفها في مواجهة قوات النظام. إذأ أصبحت كل الظروف السياسية الداخلية في تركيا، وكذلك الإقليمية والدولية، مهيأة لتحرك عسكري وتوغّل بري في إطار تنسيق دولي ضد تنظيم «داعش»؛ حيث يخدم مثل هذا التحرك كل الأطراف؛ فما قام به التنظيم من استهداف لكل شيء دون تمييز جعل منه الهدف الذي تتوحّد حوله المتناقضات في سوريا، بل المنطقة بأكملها. وربما يفسّر هذا ما يجري من حديث عن تنسيق أمريكي-روسي، وربما عمل مشترك ضد التنظيم في سوريا. وربما يأتي هذا التحرك في إطار تنسيق، أو اتفاق إقليمي ودولي أوسع للتعاون بين مختلف القوى التي تشترك في عداتها لـ«داعش»، مقابل ضغط كل الأطراف، خاصة الروس، باتجاه تسوية سياسية للأزمة السورية، في إطار مرحلة انتقالية تشترك فيها كل الأطراف المتصارعة بما فيها الأسد، ربما على أن ينتهي حكمه بنهايتها. ولا شك أن موضوع تقسيم سوريا، الذي يتزايد التحذير منه، ساعد على تقريب وجهات النظر، خاصة بين تركيا وإيران، وبدرجة أقل بين تركيا وروسيا وأمريكا؛ وربما يكون الغائب الأكبر، حتى الآن، عن كل هذه التحركات والتفاهات هو العرب الذين يفقدون التأثير في الأزمة السورية لمصلحة قوى إقليمية ودولية لا تفكر إلا في مصالحها.



منتدى الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر ينطلق في سبتمبر المقبل



الاقتصادية الراهنة والفرص الكامنة فيها. وقالت الشيخة بدور بنت سلطان القاسمي رئيسة هيئة «شروق»: إن إمارة الشارقة اكتسبت على مدى الأعوام الماضية مكانة اقتصادية واستثمارية متميزة حتى أصبحت اليوم محركاً رئيسياً للنمو ومحوراً اقتصادياً مهماً ليس في الإمارات فحسب، وإنما على صعيد المنطقة ككل.

تحت رعاية صاحب السمو الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، تنطلق في سبتمبر المقبل، النسخة الثانية من «منتدى الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر»، بمشاركة أكثر من 300 من صناع القرار والمستثمرين والخبراء الاقتصاديين من مختلف دول العالم. ويهدف المنتدى الذي سيعقد يومي 28 و29 من سبتمبر، إلى دراسة واستعراض آفاق الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة عموماً، وإمارة الشارقة على وجه التحديد، في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويتضمن برنامج المنتدى الذي سيعقد تحت شعار «بوابة الأعمال إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا»، وتنظيمه هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق» و«فاينانشيال تايمز» البريطانية، ومجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، كلمات رئيسية وجلسات نقاشية لصناع السياسات العليا وكبار رجال الأعمال لمشاركة معارفهم وخبراتهم واستقراء الأوضاع

ولي ولي العهد السعودي يناقش خطة الإصلاح خلال زيارته للصين واليابان



قالت وسائل إعلام سعودية ومصادر يوم أمس الأربعاء: إن ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، سيناقش نهج المملكة العربية السعودية الرامي إلى تقليص الاعتماد على صادرات النفط خلال زيارته للصين واليابان في الجولة التي تبدأ الأسبوع المقبل. ويبدأ الأمير محمد زيارة إلى الصين بداية الأسبوع المقبل لإجراء مباحثات بشأن العلاقات الاقتصادية بالإضافة إلى القضايا الأمنية حسبما ذكرت صحيفة سعودي جازيت. وبعد ذلك سيتوجه الأمير إلى اليابان في زيارة في الفترة من 31 أغسطس إلى الثالث من سبتمبر يلتقي خلالها مع رئيس الوزراء شينزو أبي حسبما ذكر كبير أمناء مجلس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوجا للصحفيين. وبعد زيارته لليابان سيعود الأمير محمد إلى الصين لرئاسة الوفد السعودي في قمة الاقتصادات العشرين الأكبر في العالم يومي الرابع والخامس من سبتمبر المقبل في مدينة هانغتشو شرق الصين حسبما ذكرت الصحيفة السعودية.

المصارف المركزية تبحث النمو العالمي في مؤتمر «جاكسون هول»

لسياسة نقدية فعالة في المستقبل»، بحسب عنوان المؤتمر. بعدما تغيبت عن مؤتمر العام الماضي، تلقي جانيت يلين الجمعة كلمة حول «الأدوات النقدية» في تناول الاحتياطي الفيدرالي، ستشكل النقطة المركزية في اللقاء. وستكون كلماتها موضع



متابعة عن كذب من الأسواق التي تترصد منها أي مؤشرات حول الجدول الزمني للزيادة المقبلة في معدلات الفائدة التي يتوقعها الكثيرون اعتباراً من سبتمبر المقبل.

يعقد حكام المصارف المركزية مؤتمرهم السنوي في نهاية الأسبوع الجاري في «جاكسون هول» بالولايات المتحدة وعلى جدول أعمالهم ركود النمو والتضخم الضعيف، في وقت تنتظر مداخلة رئيسة الاحتياطي الفيدرالي جانيت يلين بترقب كبير. وسيبحث خبراء

الاقتصاد وحكام المصارف المركزية خلال المؤتمر المزمع عقده بين الخميس والسبت في المنتجع الجبلي بولاية وايومينغ، الآليات التي تساعد برأيهم على «ابتكار إطار

الاستثمارات في البحث العلمي: دراسة آثار التمويل على التعاون العلمي والتخصصات الأكاديمية



المؤلف: بنجامين كلارك وجاريد لورنس
سنة النشر: 2014

تعتبر الجهود البحثية التي تمولها الحكومة واحدة من المحركات الرئيسية للاكتشاف والابتكار العلمي في عالم سياسات العلوم والتكنولوجيا؛ فالحكومات في جميع أنحاء العالم قد تبنت على نحو متزايد سياسات تسعى إلى زيادة فاعلية تمويل البحوث للتأثير في التقدم العلمي وتوجيهه. وعموماً، يتم إنفاق مليارات الدولارات سنوياً في جميع أنحاء العالم لدعم الجهود الرامية إلى تزويد الباحثين بالموارد اللازمة لاستكشاف الموضوعات المهمة التي تتراوح من آثار تغير المناخ العالمي إلى علاجات فعالة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، مثلاً.

وتسعى هذه الدراسة إلى البحث في تأثير الدعم المالي الحكومي للباحثين الأكاديميين في سلوكهم التعاوني. وبشكل أكثر تحديداً، فإنها تطرح سؤالين أساسيين: الأول، هل هناك عتبة محددة للمنتج البحثية تؤثر في التعاون؟ والثاني، هل يختلف حجم العتبة من تخصص أكاديمي إلى آخر؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، تستخدم هذه الدراسة بيانات تم جمعها من خلال استطلاع أجراه مشروع تقييم البحث العلمي (وهو مشروع تابع لمعهد جورجيا للتكنولوجيا بقيادة باري بوزمان)، في عامي 2004 و2005، وشمل 2086 باحثاً ومهندساً أكاديمياً. ويؤكد التحليل في هذا البحث وجود علاقة إيجابية بين التمويل الحكومي والتعاون بين الباحثين في مجال العلوم، ولكن النتائج تشير إلى أن هناك في الواقع عتبة لهذا التأثير، حيث يتناقض أثر هذه العلاقة الإيجابية بعد حدّ معين. والنتائج التي تخلص إليها هذه الدراسة فيما يتعلق باختلاف العتبة بين التخصصات الأكاديمية تبقى محدودة، إذ تشير النتائج إلى وجود اختلاف في مستويات العتبة بين التخصصات في ثلاثة من أصل ثمانية نماذج.

وتسعى هذه الورقة إلى معالجة هذا الموضوع البالغ الأهمية من خلال استقصاء كيفية تأثير التمويل الحكومي للأبحاث في السلوكيات التعاونية للباحثين الأكاديميين؛ نظراً إلى أن الهدف الرئيسي للسياسات الحكومية لتمويل البحوث هو النهوض بالاكشافات العلمية عبر مجموعة واسعة من التخصصات. كما أن أحد الأهداف الرئيسية المكتملة لهذه السياسات التي تستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي وأستراليا على وجه الخصوص، هو

تشجيع التعاون بين الباحثين عبر المؤسسات والتخصصات. وفي كثير من النواحي، يمكن عدّ سياسات التمويل الحكومية الرامية إلى تعزيز التعاون البحثي شكلاً من أشكال استثمار رأس المال البشري.

وعند تقييم التمويل الحكومي للبحوث في إطار رأس المال البشري، يصبح من الأهمية بمكان بالنسبة إلى واضعي السياسات والباحثين دراسة الآلية السببية التي تؤثر بموجبها الاستثمارات البحثية الحكومية في التعاون في مجال البحث العلمي. ونظراً إلى الحجم الكبير للاستثمارات المالية والفوائد المحتملة الناتجة منها في مجال البحث العلمي، يجب على الباحثين في مجال السياسات العامة السعي إلى فهم الأطر والآليات التي يمكن بموجبها أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى اكتشافات جديدة ورائدة. وتسعى هذه الورقة إلى معالجة هذه القضية من خلال إلقاء نظرة فاحصة على هدف واحد مكمل للبحوث التي تمولها الحكومة، وهو التعاون العلمي. وبتقييم الدعم الحكومي للتعاون في البحث العلمي كشكل

وسائل التواصل الاجتماعي أو الآليات التكنولوجية الأخرى التي تجعل من السهل التعرف إلى باحثين آخرين ومشاركة المشروعات الحالية والمستقبلية ومناقشتها والتعاون بشأنها.

ومن النتائج المفنعة خارج التركيز الأساسي لهذه الورقة هو دور نوع الجنس والتعاون؛ ففي خمسة من أصل ثمانية نماذج اختصاص، تظهر النساء على أنهن أكثر تعاوناً من الرجال. هذه النتيجة لا تتفق مع الدراسات السابقة التي تناولت المرأة في حقل العلوم. ومع ذلك، فإن عدد المتعاونين، وبصرف النظر عن مقدار الوقت الذي يتم قضاؤه بالتعاون، يشير إلى أن النساء اللواتي شملهن هذا الاستطلاع لديهن عدد أكبر بكثير من المتعاونات الإناث من هيئة التدريس ومن طالبات الدراسات العليا، وكذلك متعاونون أكثر من أعضاء هيئة التدريس الذكور، مقارنة بالرجال. وقد تكون هذه النتيجة مؤشراً إلى فوائد السياسات الرامية إلى تحسين دور المرأة في حقل العلوم.

إن الاتجاهات المهمة التي قد يسلكها مستقبلاً خط البحث المقدم في هذه الورقة، مع البيانات المناسبة، قد تشكل معانة أدق لشدة التعاون وطبيعته، وكيفية ارتباطهما بالدعم الحكومي. وهذا من شأنه أن يمنح واضعي السياسات فهماً أفضل لكيفية تأثير التمويل الذي يوفره للباحثين في كثافة التعاون. وينبغي إجراء المزيد من الدراسات للبحث على نحو أكثر تحديداً، كيف يمكن لقواعد التخصصات الأكاديمية أو الأنشطة غير العلمية في العلوم الساعية إلى المنح أن تؤثر في المشروعات العلمية وتوليد المعارف على نطاق أوسع. ومن المتصور أنه مع نمو المشروع العلمي، قد يضطر الباحث الفرد إلى القيام بأعمال إدارية أكثر، ما يقلل من قدرته على متابعة الإنجازات الفكرية، وإيجاد بيئة يبدو فيها أن التعاون يحدث، أو حتى ينمو، لكن إنتاج المعرفة من هذا الفرد قد يكون في الواقع ينخفض. وهناك اتجاه آخر للبحث في المستقبل؛ وهو إجراء فحص أكثر دقة للفجوة بين الجانبين النظري والتطبيقي في مجال العلوم. فمعظم الدراسات السابقة حول آثار التخصص قد اتخذت إما نهجاً واسعاً يبحث في عدد وافر من مجالات العلوم والتكنولوجيا، من دون الغوص في التخصصات الفرعية، وإما أنها قد تناولت مجالاً أو اثنين بقدر كبير من التفصيل. وإذا كانت الاختلافات في كيفية تعاون الباحثين تتباين فعلاً بين الجانبين النظري والتطبيقي داخل التخصصات، فإن إضافة طبقة إضافية إلى تحليل آثار التخصص أمر ضروري لاختبار الفرضيات المطروحة في هذه الورقة.

من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري.

ونظراً إلى محدودية البيانات، فإن التحليل في هذا البحث لا يعبر عن نوعية التعاون، وإنما يعبر عن نسبة الوقت المستغرق في التعاون فقط. وهذا لا يحد من القدرة على تفسير فعالية الاستثمارات الحكومية في التأثير في كل من جودة العمل وإنتاجيته، اللذين يعدان ثمرة لهذا التعاون. بالإضافة إلى ذلك، فإن مصدر البيانات الحالي لا يحدد مستوى نسبة التعاون الذي ينتج من الدعم الحكومي، أو من مبادرة خاصة من باحث ما. ومع ذلك، تظل هذه الدراسة خطوة جيدة نحو فهم أشمل بكثير للعمليات.

وقد كشف تحليل عينة فرعية أنه لا يوجد ارتباط بين التعاون المسبق ودعم البحوث. وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعني أن فكرة الأمط التعاونية السابقة، وأمط التمويل السابقة التي تؤثر في الفترة الزمنية الحالية ينبغي أن توضع جانباً. كما كشف التحليل أيضاً أن الاستثمارات البحثية لا تصل إلى نقطة التشبع وحسب، بل إنه عند نقطة معينة، تبدأ البحوث التعاونية بالانخفاض. وفي حين أن هذه النتائج يمكن أن تفسر على أنها تشير إلى وجود مستوى عتبة يجب عنده إيقاف الاستثمارات البحثية أو خفضها، فإن مثل هذا الموقف سينم عن قصر نظر.

وتبرهن النتائج التي توصل إليها البحث في هذه الورقة وجود علاقة تناقص بين الدعم الحكومي للأبحاث وتعاون مجموعة من الباحثين، ولكنها لا تشرح التفاصيل بأكملها حول ما يحفز التعاون. كما أن الباحثين الأكاديميين مقيدون بأمور تتعدى الموارد المالية عند اتخاذ القرارات حول كيفية البحث، وأين يتم إجراء البحوث، ومع من يتم التعاون؟ وبالتالي، فإنه ينبغي لواضعي السياسات والباحثين، على الأرجح، أن يستهدفوا مجموعات فرعية من الباحثين، أو تطوير آليات أخرى للتأثير في التعاون العلمي.

إن الدرس الذي يمكن استخلاصه من هذه النتائج، هو أن خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بالتعاون ربما يكون وسيلة أكثر فعالية يمكن من خلالها لصناع السياسات تغيير شكل منحى التعاون، ولاسيما أن التمويل وحده لا يبدو كافياً. وقد ينطوي هذا على التوسع في تقنيات يجري تنفيذها بالفعل، ما يسهل التعاون من خلال عقد المؤتمرات أو الحلقات الدراسية أو الندوات أو الدورات التدريبية أو الأنشطة على شبكة الإنترنت، على سبيل المثال. وقد ينطوي أيضاً على أساليب أخرى لم يتم تنفيذها بعد، سواء كان ذلك زيادة في استخدام